المحور الثالث: التوازن الاقتصادي الكلي وفق النموذج الكلاسيكي

مدارس النظرية الاقتصادية الكلاسيكية في القرن التاسع عشر على مجموعة من الأفكار الأساسية حيث اعتبروا النقود مستار يخفي حقيقة المبادلات والاقتصاد يعتبر سلوك غير عقلاني، وأهم انشغالهم هي تحديد أثر كمية النقود على المستوى العام للأسعار.

من أهم رواد هذه المدرسة: آدم سميث، دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل، جون باتيست ساي.

I فرضيات النظرية الكلاسيكية: ترتكز على الأفكار التالية:

- الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- حياد النقود أي أنها وسيط للمبادلة فقط ولا تؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي.
- المنافسة التامة هي أساس النشاط الاقتصادي (السعر يعكس التكلفة)
- التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج (ثبات حجم الإنتاج)
- حتمية وتلقائية التوازن في السوق، حيث أن كل عرض يخلق الطلب المساوي له.
- سعر الفائدة يحدد عند المساواة بين الادخار والاستثمار.

II دالة الإنتاج:

تعرف الدالة بأنها الدالة التي تمثل العلاقة بين الكمية المنتجة وعوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاج هذه الكمية،

$$Y = f(L, K)$$

ويمكن كتابتها كما يلي:

Y: الكمية المنتجة

K، L عوامل الإنتاج.

بافتراض ثبات رأس المال (K) وكذى مستوى المعارف العلمية والتكنولوجية فإن حجم الإنتاج يصبح مرتبط مع المدى القصير بحجم اليد العاملة (L) ومنه تصبح دالة الإنتاج كما يلي:

$$Y = f(L)$$

حيث أن الناتج الحدي للعمل يكون دائما موجب ومتناقص أي:

$$Y'(L) = \frac{dY}{dL} > 0$$ المشتقة الأولى موجبة

و $$Y''(L) < 0$$ المشتقة الثانية سالبة

أي الإنتاج الكلي يتزايد بمعدل متناقص.

كما هو موضح في الشكل التالي:

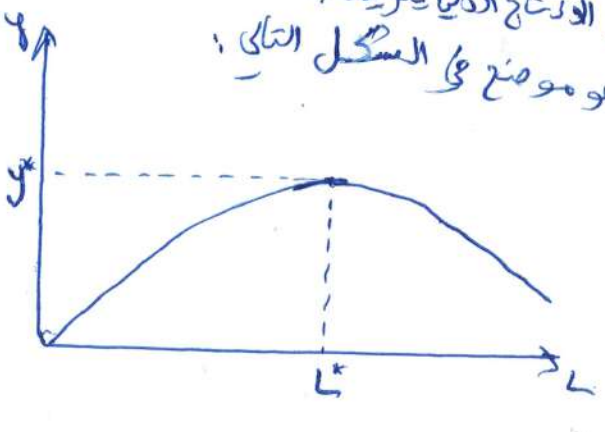

ومنه فإن الإنتاج يتزايد بتزايد وحدات العمل ولكن بنسب متناقصة، وهو ما يعرف بقانون تناقص الغلة ثم يصل الذروة وهي مستوى الإنتاج الأعظم بالاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج متمثلة في اليد العاملة، وبعد الوصول الإنتاج إلى أقصاه يبدأ في التناقص نتيجة أن هناك يد عاملة إضافية غير مجدية في الإنتاج.

فهي من جهة تعتبر تكلفة إضافية، ومن جهة أخرى تقلل من فعالية التوظيف الأمثل للعمالة.

وبما أن حجم الإنتاج يتحدد بحجم العمل (L) فمن الضروري أن نبحث عن توازن سوق العمل الذي يتحدد فيه حجم اليد العاملة المستخدمة.

III التوازن في سوق العمل:

يحدث التوازن في سوق العمل عندما يتساوى الطلب على العمل مع العرض عليه

1- الطلب على العمل:

يسعى صاحب المؤسسة إلى تحقيق أكبر ربح ممكن بأقل تكلفة ومنه يكون هناك طلب على العمل كلما انخفض الأجر الحقيقي، أي وجود علاقة عكسية بين الطلب على العمل N_d من طرف المؤسسة والأجر الحقيقي $\frac{w}{P}$

أي

$$N_d = f\left(\frac{w}{P}\right) \quad / \quad N_d'\left(\frac{w}{P}\right) < 0$$

w: الأجر الاسمي (النقدي)

P: المستوى العام للأسعار

وبما أن المؤسسة تهدف إلى تعظيم ربحها في ظل المنافسة الكاملة فإن المؤسسة ترفع إنتاجها إلى أن تتساوى الزيادة في الإنتاج مع تكلفته. أما من ناحية العمالة فهذا يعني توظيف عدد أكثر من العمال إلى غاية تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع التكلفة الحدية، أي يتحقق الأعظمي ربح إذا كان:

$$N_d'\left(\frac{w}{P}\right) = \frac{w}{P}$$

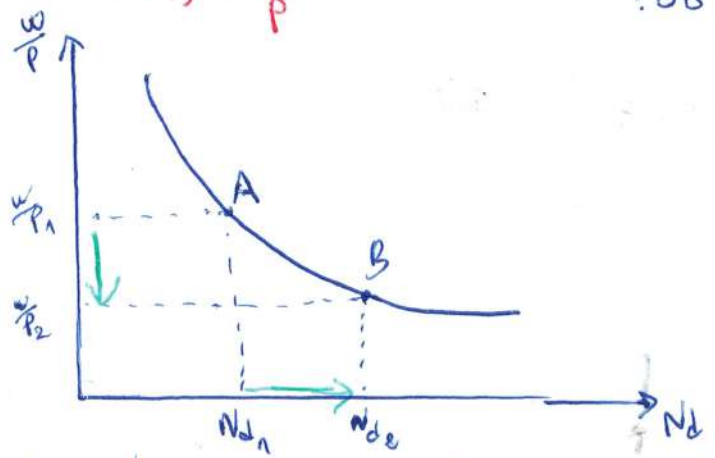

أي تتحقق المؤسسة توظيف عمال عندما تعطي إنتاجيتهم الأجر الحقيقي الذي يدفع لهم.

$$PMN = \frac{w}{P}$$

ج- عرض العمل:

إن عرض العمل عند الكلاسيك وكون على أساس أن العائلات داخل المجتمع الاقتصادي، تقوم بالمفاضلة بين الفراغ والعمل بناء على مستوى الأجور الحقيقية.

أي أن عرض العمل هو دالة متزايدة في معدل الأجر الحقيقي حيث:

$$N_S = f\left(\frac{w}{p}\right) \quad / \quad N_S'\left(\frac{w}{p}\right) > 0$$

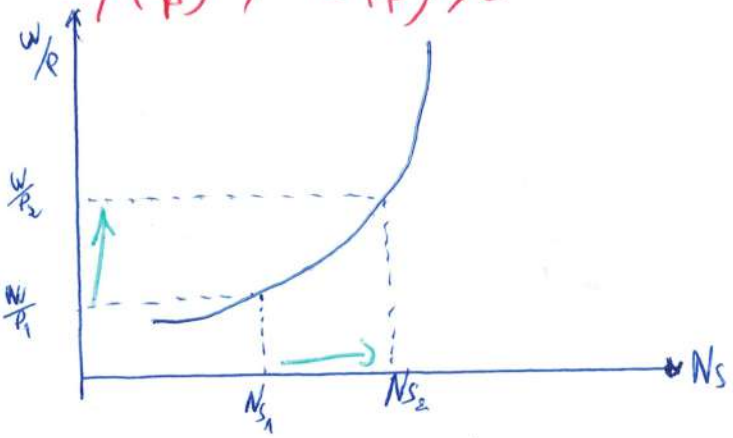

د- توازن سوق العمل:

يتحقق التوازن في سوق العمل من خلال تقاطع منحنى الطلب على العمالة وعرض العمالة بيانيا، أما جبريا فخلال تساوي معادلتي الطلب والعرض على العمل.

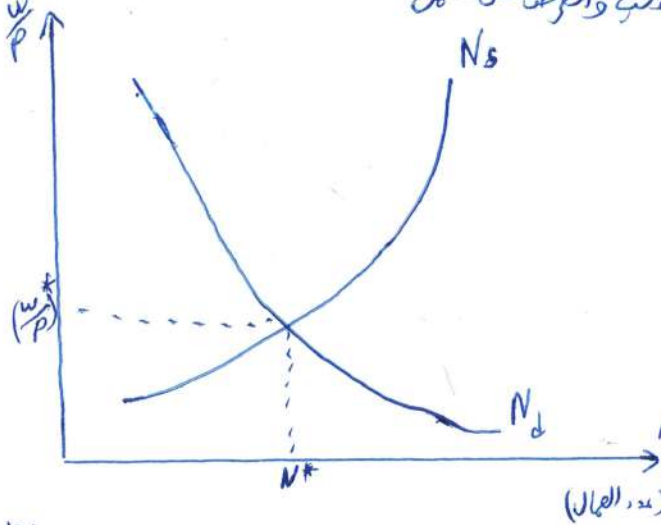

ومنه نتحصل على حجم العمالة التوازنية التي ترغب في العمل عند هذا المستوى من الأجر الحقيقي التوازني.

III- التوازن في سوق السلع والخدمات:

يرى الكلاسيك أن الادخار (العرض) هو الأساس وليس الطلب، فكل عرض يخلق طلب مساوي له (قانون ساي للمنافذ) حيث يزداد الطلب من خلال:

- زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة اليد العاملة ومنه الطلب.
- بناء مصانع جديدة أي زيادة الاستثمار ومنه زيادة الدخل مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات.
- زيادة الإنتاج يؤدي إلى انخفاض الأسعار ومنه زيادة الطلب

(مع افتراض ثبات الدخل والإنتاج) يمكن إجمال السبب التالي.

وإذا حدث خلل بين الطلب والعرض فإن جهاز الأسعار (آلية السعر) قادر على تصحيح هذه الاختلالات والعودة إلى حالة التوازن.

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات من خلال تحويل الادخار إلى استثمار بصورة آلية ومنه عدم حدوث نقص في الطلب، وبنفقات تساوي مع العرض (الإنتاج) وذلك عن طريق تدخل الأعوان المتخصصين (أصحاب العجز) مع المدخرين (فائض في ذوي الأموال)، ومنه يحدث التوازن يتساوى الادخار S مع الاستثمار I تحت تأثير سعر الفائدة i

دالة الادخار: هناك علاقة طردية بين الادخار S ومعدل الفائدة

$$S'(i) > 0$$

دالة الاستثمار: هناك علاقة عكسية بين الاستثمار I ومعدل الفائدة لأنه يعتبر تكلفة للمستثمر

$$I'(i) < 0$$

شرط التوازن

$$S = I$$

يتحقق التوازن عندما يتحقق شرط

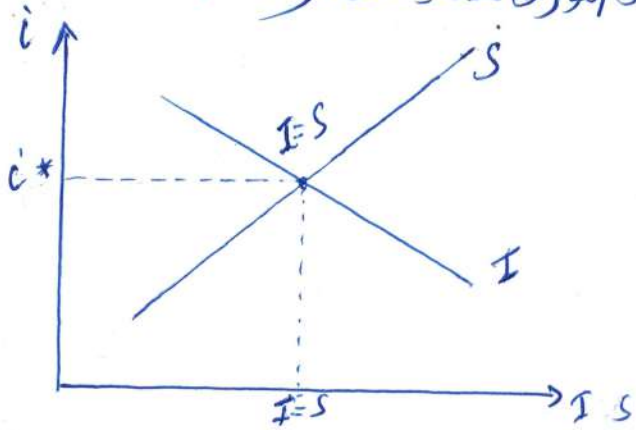

تقاطع منحنى الادخار مع الاستثمار يتحقق توازن سوق السلع والخدمات وتتحدد معدل الفائدة التوازنية، وليس له تأثير على بقية المتغيرات كالدخل، المستوى العام للأسعار وسوق العمل.

IV- التوازن في سوق النقود:

يمكن تفسيره من خلال معادلتي فيشر وكمبردج.

1- معادلة التبادل لفيشر:

تقوم نظرية كمية النقود على تفسير العلاقة الموجودة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، حيث تؤكد النظرية على وجود علاقة تناسبية بين المتغيرين.

حيث يكون مجموع قيم المبادلات مساوي للمبالغ التي دفعت في تسويتها. ويمكن صياغة نظرية فيشر رياضيا كما يلي:

$$M \cdot V = P \cdot T$$

M = كمية النقود، V = سرعة التداول، P = المستوى العام للأسعار، T = الطلب على النقود $= D$

- ركزت النظرية الأرصدة النقدية على التفضيل النقدي (الطلب على النقود) بينما النظرية الكمية للنقود ركز على كمية النقود المتداولة (عرض النقود)

مثال:

أعطيت لك معادلة كمبردج بالصيغة التالية:

$$\frac{M_d}{P} = K.y$$

ولتطبق المعطيات التالية:

- المستوى العام للأسعار = 10
- حجم الدخل الحقيقي = 350
- سرعة دوران النقود = 20

المطلوب: حساب حجم الطلب على النقود

$V=20 \Rightarrow K=\frac{1}{V}=\frac{1}{20}=0,05$ لدينا:

بالتعويض في المعادلة:

$$M_d = P.K.y$$

$$= 10 \times 0,05 \times 350 \Rightarrow M_d = 175$$

حجم النقود = كمية النقود (M) × سرعة تداولها (V)

$$S = M.V$$

الطلب على النقود = المستوى العام للأسعار (P) × حجم المبادلات (T)

= قيمة المبادلات الحقيقية خلال فترة

$$D = P.T$$

$D=S \Rightarrow M.V=PT$

وفي ظل افتراضات الكلاسيك لتجاهل حجم الادخار وتجاهل سرعة دوران النقود خاصة في الفترة القصيرة أي افتراض ثبات T و V فيصبح المستوى العام للأسعار دالة في كمية النقود ويتغير في نفس اتجاهه بقسمة المعادلة السابقة على T يصبح المعادلة

$$P = \frac{M.V}{T}$$

$$P = f(M)$$

ومنه فإن مضمون النظرية الكمية للنقود هو أن الزيادة في كمية النقود تؤدي الى زيادة المستوى العام للأسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه

محاولة الأرصدة النقدية (كمبردج)

تعتبر الانتقادات التي وجهت لصيغة فيشر قام فريق من جامعة كمبريدج البريطانية وعلى رأسهم الاقتصادي ألفريد مارشال بتقديم صيغة جديدة تركز على الطلب على النقود والعوامل المؤثرة فيها بدل عرض النقود، وإعطاء معادلة كمبردج بالصيغة التالية:

$$M = K.P.y$$

الدخل الحقيقي : y

التفضيل النقدي : K

وتختلف هذه النظرية عن نظرية فيشر فقط في مقلوب $\frac{1}{V}$ والذي في الحقيقة هو معكوس سرعة دوران النقود K ويمثل K الفترة الزمنية التي يحتفظ بها الفرد بالوحدة النقدية الواحدة في الاقتصاد خلال السنة (الاكتناز)

$$K = \frac{1}{V} \Rightarrow V = \frac{1}{K}$$

يمكن كتابة معادلة كمبردج أيضا

$$P = \frac{M}{K.y}$$

أو

$$P = \frac{MV}{y}$$

أوجه الاختلاف بين النظريتين:

- تنطلق نظرية الأرصدة النقدية قائمة بالدخل الحقيقي y محل حجم المعاملات T
- أضافت نظرية الأرصدة النقدية وظيفة مخزن للقيمة